

# بُيُوتُ نَبِيلَةٍ

فِي الرَّسَّاءِ عَلَى مُقَدِّمَةِ الشَّيْخِ رَبِيعِ الْهَزِيْمَةِ

تَأليف

أبي عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



### مقدمة

**الْحَمْدُ لِلَّهِ**، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، (أَمَّا  
 بعد: فَقَدْ أَطَّلَعْتُ عَلَى مُقَدِّمَةِ لِلشَّيْخِ ربيعِ يَقُولُ: (( إِنَّمَا مُقَدِّمَةٌ اسْتَدْرَاكَ لَهُ عَلَى  
 كِتَابِي "مفاتيح الصحابة" ))؛ و ليس هذا بمستغرب.  
 إنما الذي أثار الاستغراب؟!!! أَنَّ المَقْدِمَةَ فِيهَا مَجَانِبَةٌ لِلصَّوَابِ، فَاضْطَرَّتْ  
 لِبَيَانِ بَعْضِ مَا لَزِمَ بَيَانَهُ فِي هَذِهِ الْأَسْطُرِ، ذَاكِرًا كَلَامَ الشَّيْخِ ربيعِ، وَرَدِّي عَلَيْهِ  
 بَعْدَهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ.

## قال الشيخ ربيع:

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن أتبع هداه: أما بعد: فقد شاء الله لي أن اقرأ قبل أشهر كتاب يحيى الحجوري الذي سماه "بالرياض المستطابة في صحيح وضعيف مفاريد الصحابة" فأثار استغرابي وألمي الشديد ما فيه من هضم لمن زجَّ بهم من الصَّحْبِ الكرام و بأحاديثهم في هذا الكتاب الذي لم يسبق إلى مثله سابق من أهل الحديث.

### قلت: قولاً: [لم يسبق إلى مثله سابق من أهل الحديث]

هذا غير صحيح، فقد سبق إلى ذلك إماما الصنعة:

❖ محمد بن إسماعيل البخاري. ❖ ومسلم بن الحجاج في كتابيهما

ذكرهما حاجي خليفة في "كشف الظنون" فقال: (كتاب "الوحدان" لمسلم وللإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وهو من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة).

وقال السيوطي في "تدريب الراوي" (٢/٣٦٢) عند ذكر كتب البخاري: (..و"الوحدان" وهو: من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة ذكره البغوي). اهـ

وكذا ذكر هذا الحافظ في مقدمة الفتح (٤٩٢).

❖ وكذا سبقني أبو حاتم في "مسند الوحدان"، ذكر هذا ابنه في "المراسيل" (١١٨) و"الجرح والتعديل"، و"العلل" وغيره.

وأي خطأ في ذكر حديث من تيسر لي الوقوف على حديثه منهم، وأي زجَّ، وأي هضم لهم في ذلك.

ثم إن ما جمع في هذا الكتاب هو بخصوص من في الكتب الستة، ومسند أحمد من المفاريد، ورواة الأحاديث غير المفاريد أكثر.

\*\*\*

### قال الشيخ ربيع:

لقد قسى هذا الحجوري على عشرات الصحابة، فهضم حقهم وأنزلهم في غير منازلهم وهضم العشرات من أحاديثهم فوضعها في غير موضعها فرأيت أن من أوجب الواجبات عليّ أن أقوم بحق سنة رسول الله ﷺ، و بحق صحبته الكرام، فأصحح ما ضعفه.

**قلت:** ليس في الحكم على حديث بأنه ضعيف أبرزت علتة؛ لا طعنا في السنة، ولا قسوة على الصحابة رضوان الله عليهم، ولا هضمًا لهم، و هذه الالفاظ اشتملت على مبالغة ، فكتب السنة من قديم وحديث؛ زاخرة بالأحكام على أحاديثها على ضوابط علم الحديث، ولم يقل عدل من العدول أنّ هذا الصنيع قسوة على الصحابة رضوان الله عليهم، و هضم لهم، و انزالهم في غير منازلهم، عياذا بالله من الغلو.

**وَأَمَّا قَوْلُهُ: [إِنَّهُ رَأَى مِنْ أَوْجِبِ الْوَأَجِبَاتِ...إِلْخ]**

إن كان التصحيح على قواعد وأصول الحديث فحيا هلا به، وإن كان على ليّ قواعد المصطلح لتضعيف ما يستحق التصحيح؛ كأثر ابن عمر من طريق هشام

ابن الغاز، أو تصحيح ما حقه التضعيف ؛ لبعض المقاصد التي لا تخفى على الله؛ فمثل ذلك عمل لا بركة فيه، يعود على صاحبه بالخذيلة.

**هذا؛** وليعلم أنّ كتابي المفاريد طبع طبعته الأولى ، ولم يطبع بعدها إلى الآن ، وأنا والله الحمد ماضٍ في العناية به وتنقيحه، لإعادة طبعه مرة ثانية، وقد سقط بعض الأوراق عند الرص، من الصحيح إلى الضعيف، كحديث ذو عمرو الحميري، الذي أخرجه البخاري في "صحيحه" وغيره، أو بيان علة أو شاهد في حديث لم اطلع عليها قبل، ونحو ذلك مما سينشر بإذن الله عقب هذا الرد.



## قال الشيخ ربيع:

... وأسعى بجد لإخراج من زجَّ بهم من الصحابة في هذا الكتاب، و ابين ما استطعت ما لهم من الأحاديث التي أغفلها الحجوري ليقعهم في مصيدته، سواء في صحيح المفاريد أو في ضعيفه رجاء المثوبة من الله و قياماً بواجب النصيحة.

**قولته:** [وأسعى بجد لإخراج من زجَّ بهم من الصحابة في هذا الكتاب]

**قلت:** إلى أين يا شيخ ستخرجهم رضي الله عنهم، أمن كتابي الذي سمته مصيدة ، إلى ما استلته منه و مما صدر بعده، و هو كتاب: "هدي القاصد إلى أصحاب الحديث الواحد" لحسن كسروي، فتخرجهم وتنقذهم إلى بحبوحة كتابك أم ماذا !



## قال الشيخ ربيع:

لقد قال الحجوري في مقدمة كتابه: "الرياض المستطابة في صحيح وضعيف مفاريد الصحابة": الحمد لله الواحد الأحد الإله الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، نحمد حمداً لا يحد، ونشكره شكراً لا يعد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمد عبده ورسوله. أما بعد: فيقول ربنا سبحانه وتعالى في كتابه: (( وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجَارُونَ ))، فأحمد الله وأشكره على ما أنعم عليّ من نعمة عظيمة، وأجلها بعد نعمة الإسلام نعمة طلب العلم الشرعي والاستمرار في ذلك، ونعمة محبة كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومحبة علومهما وأهلهما، نسال الله عز وجل على ذلك الثبات حتى الممات.

هذا وإن من العلوم المفيدة والمباحث النافعة: معرفة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتمتع بالمطالعة في تراجمهم والاستفادة من صفاتهم وحسن مكارمهم رضوان الله عليهم، مما يبعث في القلوب التعبد لله عز وجل ببالغ المحبة لهم، وبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم.

وقد اعتنى علماءنا الأجلاء رحمهم الله بذكر محاسنهم وجمع أحاديثهم ومعرفة المقل منهم في الرواية من الكثير.

ومما يسر الله عز وجل لي من ذلك هو جمع ما استطعت من الوصول إلى معرفته من الصحابة الذين ليس للواحد منهم.....



إلا حديث واحد في الكتب الستة ومسند أحمد، وذلك لغرضين : الأول: معرفة الصحابة رضوان الله عليهم مع ترجيح القول بصحبه من اختلف أو عدم ذلك بالرجوع إلى ثلاثة كتب في ذلك جامعة، وهي: "الاستيعاب" لابن عبد البر، و"أسد الغابة" لابن الاثير، و"الاصابة" لابن حجر- رحمهم الله جميعا - ، وقل أن يفوت هؤلاء أحد من الصحابة غالباً<sup>(١)</sup>

(١) قال الشيخ ربيع: في هذا الكلام عن هذه الكتب الثلاثة نظر؛ قال الحافظ ابن حجر في "الاصابة" ( ١/ ٢-٣ ): بعد أن ذكر عددًا من ألف في الصحابة، قال: (فجمعت كتابًا كبيرًا في ذلك، ميزت فيه الصحابة من غيرهم، ومع ذلك لم يحصل لنا من ذلك جميعًا الوقوف على العُشر من أسامي الصحابة بالنسبة إلى ما جاء عن أبي زرعة الرازي قال: توفي النبي ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة الف انسان من رجل وامرأة، كلهم قد روى عنه سماعاً أو رواية).

قلت:

قول أبي زرعة هذا، ذكره العراقي في "التقيد و الايضاح" ( ١/ ٣٠٥)، و نقله السيوطي في "تدريب الراوي" بلفظين، الأول: بعدد مائة الف و اربعة عشر الفاً، وقال وفي هذا التحديد بهذا العدد المذكور نظر كبير، إلى قوله ولم اقف له على اسناد، و لا هو في كتب التواريخ المشهورة، وقد ذكره أبو موسى المدني في ذيله، بغير اسناد، و اللفظ الثاني بلفظ زيادة على مائة الف، بدون تحديد، كما نقله الشيخ ربيع هنا.

ولم أجد من اخرجه غير العراقي، قال في التقيد و الايضاح: و الموجود عن أبي زرعة بالأسانيد المتصلة إليه ترك التحديد، و أنهم يزيدون على مائة الف، عما

= رواه أبو موسى في ذيله على الصحابة لابن منده ، إلى أبي جعفر أحمد بن عيسى الهمداني، قال قال أبو زرعة فذكره، ثم قال العراقي وهذا قريب لكونه لا تحديد فيه بهذا القدر الخاص.

قلت: أبو جعفر أحمد بن عيسى الهمداني، لم أعرفه، ولعله أحمد بن عيسى بن علي ابن ماهان أبو جعفر الرازي، مترجم في ميزان الاعتدال، ونقل عن أبي نعيم أنه قال: صاحب غرائب.

فهذا لم يثبت عن أبي زرعة.

وأما قول كعب بن مالك رضي الله عنه عمن سار مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك لا يحصيهم ديوان حافظ، فهذا اللفظ يطلق على الكثرة، وليس فيه أن عددهم كما جاء عن أبي زرعة في هذا الأثر.

ولا نعلم نصاً في القطع بتحديد عددهم وقد قال الحافظ في الإصابة: قرأت بخط الحافظ الذهبي من ظهر كتابه التجريد: لعل الجميع ثمانية آلاف إن لم يزيدوا لم ينقصوا.

قلت: إن كان هذا بخصوص الرواة فله وجه، وإن كان مع غيرهم مع النساء والأطفال فيظهر أنهم أكثر، وكان كلامنا في سياق من عرفت له رواية لهذا قيدنا في المقدمة بقولنا: (معرفة تراجم هؤلاء الصحابة).

الغرض الثاني: هو معرفة مفاريد الصحابة حيث إن الصحابي الذي ليس له إلا حديث واحد قد يثبت اسمه وحديثه في الذهن وهذه تعتبر من غرر الفوائد<sup>(١)</sup> أن يعلم أن ذلك الصحابي ليس له إلا حديث واحد في الكتاب الستة أو سائر الكتب، فإذا كان بعض علماءنا رحمهم الله قد اعتنوا بما تفرد به مسلم عن البخاري، أو بما تفرد به البخاري عن مسلم، وصنف في ذلك عدد من العلماء كابن الملقن وغيره، فالعناية بذكر من ليس له إلا حديث واحد أثبت في الذهن وارغب إلى النفس.

(١) قال الشيخ ربيع: هل من غرر الفوائد أن يكون للصحابي أحاديث ففتهاون في البحث عنها، ثم تضعه في ضعيف المفاريد؟!؟

### قلت:

شرطي في أول الكتاب أن من كان له حديث في الكتب الستة و مسند أحمد، أذكره، و انقل من قول من نص أنه ليس له إلا حديثاً واحداً إن وجد ذلك، و هذا الذي نص عليه بعض الحفاظ أن ليس له إلا حديث واحد هو الذي عينته بقولي في مقدمة المفاريد: ( أو سائر الكتب )، على ما نصوا عليه، أما أنا فليس شرطي إلا الكتب الستة وأحمد، إلا ما اتفق لي مما زاد عليها لغير تحري، وذلك لقلّة المصادر عندي حين تأليفه، وليضيق وقتي، وكان في نيتي إن يسر الله لي سعة في الوقت أن أحاول تناول عديد من الكتب سوى ما ذكرت.

فإن لم أر نصاً لإمام؛ رجعت إلى تحفة الأشراف للحافظ المزي، أو مسند في مسند أحمد؛ فإن كان له مفرد صحيح، أذكره في صحيح المفاريد، و كون الأئمة قد صنفوا في ذلك كما تقدم في تدريب الراوي النوع الحادي و التسعين: معرفة من لم يرو إلا حديثاً واحداً، وذكر جملة من الأحاديث في ذلك؛ فإن الجمع فيه يعتبر من غرر الفوائد.

وقد جعلتُ طريقي في هذا البحث أني اذكر الصحابي الذي لا أعلم له إلا حديثاً واحداً في الكتب الستة ومسند أحمد أو في سائر الكتب متحريراً في ذلك بيان درجة الحديث من حيث ثبوته وضعفه كما هو المعتاد في سائر بحوثنا<sup>(١)</sup> بحمد الله مستفيداً من "تحفة الأشراف" للحافظ المزي، و"المعجم الكبير" للطبراني، و"الآحاد المثاني" لابن أبي عاصم؛ فإن طريقة الطبراني في "الكبير" وطريقة ابن أبي عاصم في هذا الكتاب قد تكون متقاربة. اهـ و على الحجوري في هذه المقدمة مأخذ:

ادعى الحجوري: محبة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومحبة علومهما وأهلها، نسأل الله عزو جل على ذلك الثبات حتى الممات.

(١) قال الشيخ ربيع: إنك لضعيف التحري عن ثبوت أحاديث الصحابة الذين وضعتهم في ضعيف المفاريد، ولا ندري ما هو حالك في سائر بحوثك.

قلت: هذه دعوى خاوية عن البرهان، والحمد لله أني في سائر كتبي اتحرى أن أسير على أصول أهل الحديث و اصطلاحهم، فلا أضعف ما أراه و أصحح ما أراه بالهوى.

**وأما قول:** [ادعى الحجوري: محبة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ومحبة علومهما وأهلها..] يا سبحان الله، الشيخ ربيع لا يرى لي من نعمة محبة كتاب الله وسنة رسوله، إلا مجرد الادعاء، فماذا بقي لي من الدين إذا كان ليس لي من محبتها إلا الادعاء، فصدور مثل هذا من الشيخ ربيع في حقي اتركه لحكم الله العلي الكبير.

**أما قول:** [لا يرى أهل السنة و العلماء المعاصرون منه شيئاً]

= فهذا تقول على أهل السنة، بل لا أعلم من أهل السنة من قال بقولك هذا، أنه ليس لي من محبة كتاب الله و سنة رسوله إلا الادّعاء، و عليه فإنك تنسب إلى أهل السنة ما لم يقولوه، وهذا ليس من **الأمانة العلمية**.

**وقولهم:** [فلا تراه إلا خصيماً لهم مُفارقاً لهم مُفَرِّقاً لجمعهم في شتى البلدان].

**قلت:** هذا من باب ذلك المثل: رمتني بدائها و انسلت، وقد ابنت ذلك في رسالة (مقدمة الجزء الأول من النصح الرفيع للوالد العلامة الشيخ ربيع) وهي منشورة في موقعي، قلت فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه و سلم أما بعد:  
فإننا لا ندري ما موجب إشعال الشيخ ربيع حفظه الله للفتنة في الدعوة السلفية باليمن منذ عدد سنين؟!!

بالتحريش بين دعائها! والتثوير والعصبية مع هذا ضد هذا!  
بأفعال عجيبة، وددنا أنه وفقه الله اجتنبها؛ لأنها بعيدة كل البعد عن أفعال علماء الهدى الحريصين على سلامة المؤمنين من الفتن الذين نحسبه إن شاء الله منهم، وأشبه ما تكون بأفعال من يسمون بالسياسيين السائرين على ذلك المبدأ الخاطيء، (فرق تسد).

وكان من ذلك أنه اشتغل بالتحريش عليّ، قبل ثورة أحد طلاب هذا الدار؛

= ومن ثار معه علينا وعلى هذه الدار التي تربوا فيها من زمن شيخنا مقبل رحمه الله وبعده، فلا درينا إلا وأبو مالك الرياشي رجع من مكة ويجلس مع بعض الطلاب وأهل البلاد بكلام سر؛ وهو أن الشيخ ربيعاً يقول: (أبعدوا الحجوري عن الكرسي وليكن البديل موجوداً)!!!

فافتتن وفتن بذلك أبو مالك الرياشي أيما فتنة، حتى أدى إلى صرفه عن طلب العلم بدماج، ونزل إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحديدة وحينها طلب منه الشيخ محمد أن يكتب اعتذاراً، فكتب ورقة اعتذر فيها مما صنع، وذكر أن ذلك بتحريض ممن كان يظن أنه لا يصدر منه هذا الخطأ العظيم!!!  
وَقُرِأتُ الورقة على الطلاب في العصر، وسجلت في درس العصر، وبعدها ذهب أبو مالك يشتغل على سيارة بالأجرة.

ولما شاع ذلك أنكره الشيخ ربيع - وفقه الله - أشد الإنكار!!!  
ونشر عنه أخونا أبو همام الصومعي أنه قال: (أنا أقول هذا في الشيخ يحيى؟؟؟) وقد مسك الدعوة السلفية باليمن بيد من حديد، ولا يصلح لها إلا هو ومثله)، واتصل الشيخ ربيع وفقه الله والله شهيد وأنكر ذلك أشد الإنكار!!!  
وقال: أنت تصدق هذا الكلام من أبي مالك؟ أبو مالك كذاب!!! فقلت: يا شيخ حتى وإن صدر منك ذلك سهل؛ فحالنا كما قيل:

وإذا الحبيب أتى بذنب واحد      جاءت محاسنه بألف شفيح  
وأكد هذه المكيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي! لما خرجنا رحلة دعوية، ومررنا بالحديدة فجلسنا جميعاً في بيته أنا والمشايخ، فطرق هذا الموضوع متأماً من صدوره من الشيخ ربيع، وأنه سمعه يقول: (أبعدوا الحجوري عن ....

= الكرسي) ... الخ!!!.

وفي ذلك المجلس قال الشيخ محمد الوصابي: الشيخ ربيع جاسوس!!! يمدح  
المسئول (اليمني) الفلاني الذي عنده وعنده من المعاصي، ويأمر بإبعاد الشيخ  
يحيى من على الكرسي!!!.

وبقي المشايخ منقبضين من هذه الحرشة مدة حتى أن بعضهم كان يعتمر ولا  
يزورا الشيخ ربيعاً!!!.

وبعد ذلك بأيام ثارت فتنة العدني بعد رجوعه من العمرة، وفُتِنَ من فُتِنَ بها  
من كانوا عندي في الحلقة، فنصحت بالبعد عنها، فزادوا بعداً وعتوا وشدة،  
فدعوت المشايخ أن ينصحوه فجأؤوا، ونصحوه عن ذلك التسجيل من دماج  
إلى الفيوش.

وأتفق على توقيف التسجيل وعلى أن المسجد الذي يبني في الفيوش يكون  
تحت نظرنا جميعاً، وفي ذلك المجلس نفسه قال العدني: ( لا أخفيكم أنه بعد  
انتهاء فتنة البكري، قال بعض الناس: قم أنت!!!)

وهذا القول لا أزال أذكره ولعل من كان حاضراً يذكره.

ومضت أيام على ذلك الحال وشاع الخبر أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب  
يقول عن بعض المشايخ منهم الشيخ ربيع أنه جاسوس، فلم يقل الشيخ ربيع  
شيئاً حتى اجتمعا في بيته بمكة، وأخبرت أنه عفى عنه، فرجع الشيخ محمد  
يحمل من الحقد علينا ما الله به عليم!!!

وقام بنظير ذلك التحريش وأشد لأهل البلاد وغيرهم عليّ وفتنة واسعة  
اضطرتني وغيري من إخواننا إلى الرد عليه وبيان فتنته.

= ولا يزال الشيخ ربيع عاملاً على توسيع دائرة الفرقة بيننا!!!  
حتى إنه يذهب يحج أو يعتمر بعض طلابي من الدار فيزورونه فيعطيهـم  
الشيخ ربيع جرعة تحريض وتحريش علينا!!!  
وينفعل على من يخالفه ولا يقبل تحريشه علينا تارة، ويلين له أخرى!!!  
فمنهم من تعجب من هذه الأقوال، ولم يقبل منه وهم كثير، ومنهم من رجع  
وافتنن، وقلب لنا وإخوانه في الدار ظهر المجن، وينشر هنا وهناك أي جلست  
مع الشيخ ربيع فقال لي وقال لي إن الشيخ يحبي حدادي وأن الدار فيها حدادية.  
هذا وقد كان أبو الحسن المصري يفترى علينا بهذه التهمة الباطلة، فرد عليه  
الشيخ ربيع آنذاك!!! بأن هؤلاء أهل السنة فإما أن تثبت عليهم ذلك فتستبرئ  
لدينك وعرضك، وإما أن تدان بهذا الظلم والتجني على أهل السنة ونحو هذا  
الكلام مدون في رده على أبي الحسن بنصه.  
ولما اشتد منه هذا التحريش عفى الله عنه رأيت أن لا بد من النصح له،  
وتذكيره بتقوى الله عز وجل وإيقافه على هذه الأخطاء المضرة بالدعوة فنصحته  
في شريط بعنوان: (النصح الرفيع للوالد العلامة الشيخ ربيع) وهو الجزء  
الأول!، فسكّت بعد ذلك مدة، ولكن لا يزال مشتداً في التهيج علينا! والنعش  
والمدح لمن قد أثيروا علينا ونحن صابرون؛ إجلالاً له وحرصاً على سلامة  
الدعوة؛ ولأن الأعداء من الرافضة وغيرهم يتربصون بنا بين الحين والآخر، مع  
ما نحن فيه من الانشغال بأمور الدعوة والطلاب.  
فجاءت فتنة الرافضة وعدوانهم علينا سبعين يوماً تحت الحصار، وقذائف



= النار فغار المسلمون مما حصل وقاموا معنا ضد الرافضة بلسان الحال والمقال.

ومن احسن من قام قومة مشرفة آنذاك الشيخ ربيع، شكر الله له ولسائر من قام معنا على ذلك العدوان الغاشم، وفي بعد ذلك قال العلامة ربيع **حَفِظَهُ اللهُ** انتهت المشاكل بيني وبين الشيخ يحيى إلى الأبد !!!  
كما نشر ذلك عنه.

فحمدنا الله على نعمة الإخوة وزوال الفتنة وحصل بيننا تواصل كثير وخير كثير، وألقى كلمة إلينا على الهاتف طيبة وطلب مني أن ألقى كلمة لطلابه في مجلسه فألقيت كلمة مختصرة، وقلنا كما ذكر الإمام ابن القيم **رَحِمَهُ اللهُ** في "زاد المعاد":  
قد ينعم الله بالبلوى وإن عظمت      ويبتلى الله بعض القوم بالنعمة  
لعل من حكمة الله تعالى في ابتلائنا ببغي الرافضة لتجتمع كلمة أهل السنة على الهدى ومضيئنا على ذلك الخير.

وكان المشايخ قد خذلونا في قضية الرافضة، خذيله أنكرها عليهم الشيخ ربيع وغيره من خواص الناس وعوامهم، فذهب المشايخ إلى الحج (١٤٣٣هـ) محمد بن عبد الوهاب والإمام ومحمد الصوملي، والذماري والبرعي، وأخبرنا من كان حاضرا أنه نصحهم بالقيام مع إخوانهم في دماج إذا اعتدى عليهم الرافضة وشنع على بعضهم ببعض الكلمات حين عارضه في ذلك، وذكروا كتاب الإبانة للشيخ محمد الإمام فذكر أنه ينبغي أن يلغى وعلى ذلك تفرق إخواننا من عنده.

ثم عاد إليه المشايخ بعد هذه الجلسة والله أعلم ماذا أبرموه فيها وخرج

= الشيخ محمد بن عبد الوهاب، بعدها قام برحلة في عدد من مدن اليمن يشن ألفاظ التبديع ويلوّح بالتكفير عليّ وعلى إخواني وطلابي وطلاب شيخنا رحمه الله ممن في هذه الدار وغيرها من أهل البلاد وغيرهم بغير أدنى برهان ولا حجة على تلك الحملة المفتعلة التي استلموا فيها بعض دور الرافضة علينا فتارة يقول إننا نهجر في غير محل الهجر وهذا غير صحيح، وتارة يقول إننا نلزمهم بالتقليد لنا ولم يفصح بحجة توجب ذلك البغي والعدوان وإشغال الناس بالباطل كما هو معلوم في كلامه المنشور على بعض الشبكات.

والمشايخ الآخرون بالأخص الشيخ محمد الإمام والبرعي وعبيد الجابري وفلان وفلان هذا يحاول أن يلبي الغرض بكلمة وهذا بأخرى؛ وكأن الأمر مؤامرة وتسلسل فلان يقوم والآخر يعضده، أو يقوم بعده للفتنة على دماج وأهلها، نظير هيلمان الخوارج وتعبئة بعضهم بعضاً بالباطل على أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويتعامون عن حصول مخالفات من بعضهم لا ينكرها عليه الآخر، وقد كانوا قبل ذلك ينكرون أدنى منها.

وكان من ذلك التسلسل المتكثك أن ثار الشيخ ربيع **وَفَقَهُ اللهُ** علينا بحملة من التهم المجازفة والرمي بأشد الغلو وأنه لا أشد منا غلوا، ولا أضر منا على الدعوة السلفية، وغير ذلك من العظائم، وتبديع أمة من الرجال والنساء الدعاة إلى توحيد الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، المؤلفين والحفاظ لكتاب الله، والقائمين في وجه أهل الأهواء من رافضة وغيرهم فيرميهم بالغلو الذي هو من أشنع البدع!!!.

= وزين لهم السعي لهدم جهود دعوة سلفية قائمة بالخير والهدى، وضد كل باطل يظهر في الساحة بما تستطيع من قوة، منذ قرابة نصف قرن إلى الآن، فاعتدى عليها الشيخ ربيع ومن جيشهم أو جيشوه على ذلك عافانا الله وإياهم من الفتن، بما يوجب عليهم إبراز الحجج المبرأة لهم أمام الله عز وجل وأمام صالحى عباده على موجب ومكلف هذه الفتنة، والتعصب علينا والتبديع أو التوبة إلى الله سبحانه وتعالى من ذلك.

وأسأل الله أن يدفع عنا وعنهم الفتن ما ظهر منها وما بطن  
سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

### كتبت:

يحيى بن علي الحجوري

(٢٢ / من شهر جماد الأولى ١٤٣٤هـ)



## قال الشيخ ربيع:

هذا وإن من العلوم المفيدة و المباحث النافعة: معرفة أصحاب رسول الله ﷺ والتمتع بالمطالعة في تراجمهم و الاستفادة من صفاتهم وحسن مكارمهم رضوان الله عليه عليهم مما يبعث في القلوب التعبد لله عز وجل ببالغ المحبة لهم وبغض من يبغضهم ويغير الخير يذكرهم.

قال الشيخ ربيع معلقا على مقدمتي هذه لكتابي المذكور: إن كتابه هذا لم يتضمن ما يبعث على حب الصحابة من الاستفادة من صفات الصحابة وحسن مكارمهم... إلخ.

**قلت:** لا شك أن العناية بعلم الحديث سواء التصنيف فيه على أسانيد مكثريهم أو مسانيد مقلبيهم في الرواية؛ إنه من العلوم المفيدة ، سواء كان مكثرا أو مقلا، إن هذا من الفوائد العلمية النافعة، التي قد اعتنى بها عدد من أئمة الحديث كما سبق الإشارة إليهم، و انكار كون ذلك من العلم النافع، عناد ومكابرة.

وسواء اشتمل كتابي هذا على ذلك، الذي اجحفته أنت، أو لم يشتمل،، فإن هذه الصفات التي أشرتُ إليها و رغبتُ فيها، باعثة في قلب المؤمن الحق على محبتهم و بغض من يبغضهم و بغير الحق يذكرهم، و انظر سياق كلامي من قول هذا: و إن من العلوم المفيدة... إلخ، هل فيه ما ينتقد بعلمٍ وورع.

## قال الشيخ ربيع:

بل عمله في هذا الكتاب - وخاصة قسم ضعيف المفاريد - لم يقدم فيه ما يبعث في النفوس محبة هؤلاء الصحابة و الاستفادة من صفاتهم وحسن مكارمهم، بل قد يوقع بعض من يقرؤه من الجهلاء في شيء من غمطهم وهضم حقهم.

**قلت:** لا تستطيع أن تثبت أن ما ذكرته في ضعيف مفاريد الصحابة، بذكر حال سند ذلك الحديث و بيان علته ، إن هذا يعتبر غمطا و هضما للصحابة **رضي الله عنهم**، و إلا كان كل من ضَعَّف حديثا حسب أصول أهل الحديث ؛ أنه واقع في هذه التهمة الخطيرة، و سيكون لك من ذلك قسط وافر من هذه التهمة و الخطر في الأحاديث التي حكمت عليها حسب أسانيدھا بالضعف، بل حكمتك على هشام بن الغاز **رضي الله عنه** بالضعف بغير حجة، موجب لضعف جملة من أحاديثه الصحيحة التي رواها فضعفته على غير أصول الحديث.



قال الشيخ ربيع:

ويوقع الأسى وشديد التألم في نفوس محبيهم والمبجلين لهم

قلت: هذا تهويل على المعتاد منك، وإلا فما الذي أسأت به إليهم رضي الله عنهم، حتى يكلف هذا الاسى وشدة التألم.

\*\*\*

٣- وعلى قوله: "وقد اعتنى علماؤنا الاجلاء رحمهم الله بذكر محاسنهم وجمع احاديثهم ومعرفة المقل منهم في الرواية من المكثري" هؤلاء العلماء الاجلاء وتأليفهم هذه في وادٍ، وأنت وكتابك في وادٍ آخر؛ علما وتعاملا مع الصحابة وأحاديثهم.

قلت: هذه دعوى جائرة، فليس في كتابي هذا ولا في تعاملي معهم رضي الله عنهم ادنى إساءة عيادا بالله، والكلام الذي لا يستند إلى العدل والإنصاف، يعود على صاحبه بالضرر.

\*\*\*

٤ - و على قوله: "و مما يسر الله عز وجل لي من ذلك هو جمع ما استطعت من الوصول إلى معرفته من الصحابة الذين ليس للواحد منهم إلا حديث واحد في الكتب الستة ومسند أحمد وذلك لغرضين؛

الأول: معرفة الصحابة رضوان الله عليهم مع ترجيح القول بصحبته من أختلف أو عدم ذلك بالرجوع إلى ثلاثة كتب في ذلك جامعة، "الاستيعاب" لابن عبد البر، و "أسد الغابة" لابن الاثير، و "الاصابة" لابن حجر - رحمهم الله جميعا - وقل أن يفوت هؤلاء أحد من الصحابة غالبا.

#### الغرض الثاني:

هو معرفة مفاريد الصحابة حيث إن الصحابي الذي ليس له إلا حديث واحد قد يثبت اسمه وحديثه في الذهن وهذه تعتبر من غرر الفوائد أن يعلم أن ذلك الصحابي ليس له إلا حديث واحد في الكتاب الستة أو سائر الكتب فاذا كان بعض علماؤنا رحمهم الله قد اعتنوا بما تفرد به مسلم عن البخاري، أو بما تفرد به البخاري عن مسلم وصنف في ذلك عدد من العلماء كابن الملقن وغيره، فالعناية بذكر من ليس له إلا حديث واحد أثبت في الذهن وارغب إلى النفس. قال:

فيؤخذ عليه في هذا المقطع :

أ - أنه في كتابه هذا لا يترجم للصحابة، بل ولا يترضى عنهم

**قلت:** أما قوله لا يترجم للصحابة، فهذا عجيب لأمرين:

أحدهما: أني اذكر مختصر الترجمة و احيل إلى ثلاثة من أصول مصادر

ترجمتهم.

ثانياً: أن كتابي هذا موضوعه في مفاريد الصحابة حسب ما ذكرت من الشرط في ذلك و ليس موضوعه الترجمة لكل واحد منهم حتى اثقل الكتاب بما قد كفانا فيه من اشرت إلى تراجمهم فيها من الكتب وغيرها.

و اسوأ من ذلك قوله : أني لا اترضئ عنهم، اشارة إلى مقصده من رميَّ بعدم حبهم عياداً بالله، و أنت ترى في أول مقدمتي للكتاب و أنا اقول معرفة أصحاب رسول الله ﷺ و التمتع بالمطالعة في تراجمهم و الاستفادة من صفاتهم و حسن مكارمهم رضوان الله عليهم، و في هذا الكتاب الترضي عنهم و جميع كتبي و دروسي و خطبي الترضي عنهم، إلا إن حصل سقط الترضي عنهم حين الرص، اختصاراً من بعض الكتاب، أما أنا و لله الحمد فأتقرب إلى الله تعالى بحبهم و الترضي عنهم.

**أقول:** و انظر من نسخ كتاب الصحيح المسند لشيخنا العلامة الوداعي رحمته الله، قل أن يثبت رضي الله عنه في كل حديث، مع أن شيخنا رحمته الله في دروسه و خطبه لا يذكر صحابياً غالباً إلا ترضئ عنه، و هذا إما من النساخ أو يحصل حذفها من بعضهم اختصاراً كما ترى جملة من كتب السنة، وهكذا في جملة "السلسلة الصحيحة" للعلامة للألباني رحمته الله، لا تجد الترضي عنهم في كل حديث ، و كثير من كتب الحديث كذلك، و شأني و حبي و إجلالي لله عز وجل و كتابه و سنة نبيه و الصحابة الكرام رضوان الله عليهم دين، ادين لله عز وجل به ، سواء عرفته أو جحدته.

و في خلال قراءتي لصحيح مسلم رحمته الله، أقول: يا ليت أنه ذكر فيه الترضي



عنهم في كل حديث اخرجه في "صحيحه"، و لا أظن أن الشيخ ربيع يجرؤ أن يرميهم بما يلوح به إليّ من أنني لا أحب الصحابة رضي الله عنهم و اطعن فيهم عيادا بالله.

بل و كتاب بين الإمامين مسلم و الدراقطني للشيخ ربيع، قلّ أنّ تجد الترضي عليهم فيه، حسب ما أطلعت عليه منه، و لم يخطر ببالي من الظن بالشيخ ربيع ما يلوح به عليّ في مقدمته هذه التي لم أر أنه ترضى عنهم فيها في موضع واحد؛ إلا ما نقله عني، وهذا من العجائب؛ لكونه في سياق نقدي، للتوصل إلى رمي بالطعن في الصحابة على نهج الروافض، و من أجل هذه المحاولة الفاشلة ركب الشيخ ربيع الصعب و الذلول.



ب - أن عمله في قسم ضعيف المفاريد لا فائدة فيه، بل في عمله الضرر على الصحابة الذين أودعهم فيه.  
ومن المغالطات الشديدة أن يعتبر هذا العمل المجحف من غرر الفوائد.  
فما هي هذه الغرر من الفوائد التي تترتب على معرفة أنه ليس لهذا الصحابي أو كذا إلا حديث واحد ضعيف أو حديث واحد صحيح ، مع أن له حديثاً آخر أو أحاديث؟  
إن هذه الادعاء لمن قلب الحقائق.

**قلت:** لقد اعتنوا بذكر من ليس له إلا حديث واحد في البخاري أو مسلم أو كليهما و يذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري على أن ذلك من الفوائد، و لا شك في ذلك أن معرفة رواة الأحاديث عن النبي ﷺ قلة أو كثرة؛ أن هذا من الفوائد، و قد صنف في ذلك ابن حزم رحمته الله كتابه: أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد، و ابن الجوزي في كتابه تلقيح فهوم أهل الأثر، و اعتنى العامري في كتابه الرياض المستطابة بما للصحابة الرواة في الصحيحين، فيذكر كم له حديث متفق عليه ، وكم له في البخاري، وكم له في مسلم فأين قلب الحقائق في هذا !!! عند من تحلى بالإنصاف و جانب التكلف والاعتساف.

\*\*\*

إن في هذا العمل لجناية على هؤلاء، تجرُّ كثيراً من الجهلاء بل من طلاب العلم إلى الشك في صحبتهم و تجلب الفرغ لأعداء الصحابة الكرام ومما يؤلم أن هذا الرجل قلماً يرجح صحبة الصحابي، بل في الغالب يميل على ترجيح عدم صحبة الصحابي أو ذاك.

١ - على قوله: " وقد جعلت طريقتي في هذا البحث أني اذكر الصحابي الذي لا أعلم له إلا حديثاً واحداً في الكتب الستة ومسند أحمد أو في سائر الكتب متحريراً في ذلك بيان درجة الحديث من حيث ثبوته وضعفه كما هو المعتاد في سائر بحوثنا بحمد الله مستفيدا من " تحفة الاشراف" للحافظ المزي و " المعجم الكبير للطبراني"، و " الأحاد المثاني" لابن ابي عاصم، فإن طريقة الطبراني في " الكبير" وطريقة " ابن ابي عاصم" في هذا الكتاب قد تكون متقاربة.

أقول: إنه في قسم ضعيف المفاريد لم يتحرر من قريب ولا من بعيد في ثبوت صحة أحاديث الصحابة الذين أوردتهم في هذا القسم المظلم؛ بل هو يتحرر إثبات ضعف هذه الأحاديث، الامر الذي ينبئ عن جهل بالأحاديث النبوية، وتهور في الاحكام بالتضعيف لهذه الاحاديث.

**قلت:** جمعي في المفاريد، كان القصد منه الصحيح منها حسب الشرط المذكور، وفي أثناء ذلك مرت بي أحاديث ضعيفة، فجعلتها في آخر الصحيحة، فأذكر أن أصل الحديث صحيح بشواهد، وهو ضعيف عن ذلك الصحابي المفرد بعينه، إن صح منته بشواهد، أو عن صحابي آخر، مع نقلي لإثبات

صحبته، إلا من نصوا على أنه لا صحبة له ، و كتب الزوائد و كتب العلل زاخرة بهذه الطريقة، في كون الحديث قد يكون صحيحا عن صحابي أو اكثر، وهو بذاته ضعيف عن صحابي أو اكثر، فيقال صح عن فلان ولم يصح عن فلان، ومن لم يصح حديثه لا يعتبر الغاء لصحبته!!! و طعنا فيه، فقد وجد عدد من الصحابة، صحبتهم مثبتة، ولا تثبت لهم رواية، كما أنه ليس قدحا و لا هضمها في صحابي ظهرت علة حديثه، فإن وهمت في بعض منها فضعفته لعدم عثوري على شاهد له، او صححته لعدم اطلاعي على علة خفية فيه، فيكفي تنبيهي على ذلك لإصلاحه في طبعة اخرى، بدون هذا الخضم من التحقير و التهويل والظلم .

و لا أعلم أني تعمدت ذكر حديث صحابي له اكثر من حديث صحيح على أنه من المفاريد، إلا إذا كان له حديث صحيح أو اكثر شديدة الضعف، فكيف ينسب إليه حديث لم يثبت سنده إليه أنه من الرواة له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو قلب الحقائق، لا ما ذكرته، و لا مانع من حصول وهم لي أو قصور في طبعة أولى، ويتم إن شاء الله تداركه فيما يليها من الطبعات.

لذلك قلت: كنت أظن أن للشيخ ربيع مكنة في علم الحديث تربو به عن

هذا المستوى.



قال الشيخ ربيع:

فكثير من الاحاديث التي حكم عليها وعلى اصحابها بالتفرد، لو كان جاداً في التحري في ثبوتها لما زجَّ بها و بمن رواها من الصحابة في ضعيف المفاريد، فقد يكون لبعض الصحابة الذين أوردتهم في هذا القسم المظلم حديثان، و لبعضهم ثلاثة أحاديث، و لبعضهم أربعة أحاديث، و لبعضهم خمسة أحاديث.

قلت: تقدم التنبيه عليه في الأسطر قبله.

\*\*\*

ومع ذلك يوردتهم في هذا القسم المظلم.  
ومن أساليبه استخدامه الشدة في نقد رواة الاحاديث والحكم عليهم  
فمن يقول فيه الذهبي: "وثق"، ويقول الحافظ ابن حجر فيه: "مقبول"،  
يقول فيه الحجوري: "مجهول حال"، أو: "مجهول".

قلت: في مقدمة تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر، و هو من أقرب كتب التراجم إلى أيدي طلاب العلم، بيانٌ في اصطلاحه في هذا، أن من قال عنه في التقريب مقبول، ففي المتابعات، و إلا فلين، قال رحمه الله: السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث)  
وهكذا ترى الذهبي رحمته الله في الكاشف جل ما يقول بهذه الصيغة: وثق، على

ما ذكره ابن حبان في ثقافته مجرد ذكر، لا نصّاً على توثيقه ولم يوثقه معتبر آخر،  
وعلى ذلك امثلة يطول ذكرها

فلا شدة في ذلك، وإن كان لا بد لك من القول بالشدة في ذلك؛ فهو  
عليهم لا عليّ.

ثم هل حديث مجهول الحال أو مجهول العين، مذكور في كتب علم الحديث  
من قسم الصحيح أو من قسم الضعيف



ليتوصل بهذا الأسلوب إلى تضعيف هذا الحديث أو ذاك، ولا يبحث بعد  
ذلك عن وجود متابعات أو شواهد ترقيه إلى درجة الحسن أو الصحيح لغيره  
، مع وجود هذه الشواهد التي يتعامى عنها هذا الرجل.

**قلت:** هذه دعوى غير صحيحة، فمن قرأ كتابي هذا "الرياض المستطابة"  
في مفاريد الصحابة، فضلاً عن غيره؛ يرى بطلان هذه الدعوى بقراءة أول  
حديث في الكتاب، فضلاً عما عدى ذلك، وأنها دعوى لا حقيقة لها و انني  
بحمد الله اتحرى ذكر الشواهد و المتابعات، و إن حصل مني عدم العثور على  
بعض منها، إما لضعف المصادر أو لغير ذلك، فهو جهد بشري لا يخلو من عجز  
و تقصير.



وَمِنْ تَحْرِيهِ لِتَضْعِيفِهِ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ أَنْ يُذَكَّرَ فِي مَصَادِرِهِ الَّتِي التَّرْمِ  
الرَّجُوعَ إِلَيْهَا مِثْلَ «الْإِصَابَةِ» وَ «أَسَدِ الْغَابَةِ» وَ «مَسْنَدِ أَحْمَدَ» أَنْ يُذَكَّرَ  
لِهَؤُلَاءِ الصَّحَابَةِ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ أَوْ بَعْضِهَا حَدِيثَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ فَيُحِيدُ عَنْهَا، ثُمَّ  
يَذْهَبُ إِلَى: «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» أَوْ «النَّسَائِيِّ» أَوْ «ابْنِ مَاجَةَ» مِثْلًا، فَيَأْخُذُ  
مِنْهَا الْحَدِيثَ الَّذِي يَتَحَرَّى تَضْعِيفَهُ فَيُضْعِفُهُ، وَهَذَا الْعَمَلُ يَكْثُرُ مِنْهُ.  
وَسِيرَى الْقَارِي الْكَرِيمَ هَذَا التَّصَرُّفَ الْمُرِيبَ، نَسَالَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ مِنْ هَذِهِ  
الْبَلَايَا وَالرَّزَايَا.  
وَمِنْ غَرَائِبِهِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا أَنَّهُ جَعَلَ قِسْمًا خَاصًّا لِلْأَحَادِيثِ الَّتِي يُضْعِفُهَا  
وَيُزَجِّجُ بِهَا وَيَأْصَحِّبُهَا فِي هَذَا الْقِسْمِ.  
وَإِنَّا لَا أَعْرِفُ لَهُ سَلْفًا فِي هَذَا الْعَمَلِ حَسَبَ عِلْمِي

**قلت:** أما عرفت جميع الكتب التي صنفت في الأحاديث الضعيفة لا قبل  
العلامة الالباني رحمه الله و لا بعده ، ألم تطلع على كتب العلل و كتب التخارج  
كالبدر المنير لأبن الملقن و التلخيص لابن حجر و نصب الراية للزيلعي و  
المقاصد الحسنة للسخاوي، وغيرها كثير بما فيها الحكم على الأحاديث الضعاف  
بالضعف ، حتى جئت أنا بهذه الجريمة، وهي بيان ضعف جملة أحاديث بذكر  
عللها على أسس أهل الحديث، يا سبحان الله؛ هذا مما يثير الدهشة.



و أخيراً فإن علماء السلف أهل الحديث لا يتساهلون في الأحاديث في الحلال و الحرام و العقائد، و يتساهلون في احاديث الترهيب و الترغيب و الزهد و الآداب؛ فيروون فيها الاحاديث الضعيفة التي يروها الضعفاء و أهل الغفلة،

**قلت:** قوله: فإن علماء السلف أهل الحديث يتساهلون في أحاديث الترهيب و الترغيب و الزهد و الأدب فيرون أحاديث الضعفاء و أهل الغفلة، هذا الإطلاق على علماء السلف، فيه نظر، لأنهم في شروطهم في الصحة ليسواء على حد سواء، و من رأى منهم العمل بالحديث الضعيف، فلا يعنون به شديد الضعف، حتى ولو كان ضعفه عن غفلة شديدة في الراوي، فإن هذا الصنف من أهل الغفلة قد تأتي عن طريقه منكرات و موضوعات تدس عليه لا عن عمد، و في ذلك فتح باب البدع في الدين، و كم ترى من البدع مستند أصحابها أحاديث لا تثبت، لهذا اخرج مسلم في مقدمة صحيحه قال حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا الْأَضَمَعِيُّ عَنِ ابْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةَ كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ. مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمْ الْحَدِيثُ يُقَالُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ.

و قال ابن حبان في «المجروحين» في ترجمة يزيد بن أبان الرقاشي من أهل البصرة، كنيته أبو عمرو، يروى عن أنس بن مالك، روى عنه أهل البصرة و العراقيون، وكان من خيار عباد الله من البكائين بالليل في الخلوات و القائمين بالحقائق في السبرات. ممن غفل عن صناعة الحديث و حفظها و اشتغل بالعبادة



وأسبابها حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبي عليه الصلاة والسلام وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب.

و لمعرفة عدم صحة اطلاق الشيخ ربيع هذا القول عن السلف أهل الحديث، أنهم يتساهلون في أحاديث الترغيب و الترهيب و الزهد، انظر مقدمة العلامة الالباني رحمته الله على صحيح كتاب الترغيب و الترهيب للمنزدي رحمته الله، وقد لخص القول في ذلك، فقال في "تمام المنة" ( ص ٣٨): وخلاصة القول أن العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال لا يجوز القول به على التفسير المرجوح إذ هو خلاف الأصل ولا دليل عليه ولا بد لمن يقول به أن يلاحظ بعين الاعتبار الشروط المذكورة وأن يلتزمها في عمله والله الموفق.

ثم إن من مفسد القول المخالف لما رجحناه أنه يجر المخالفين إلى تعدي دائرة الفضائل إلى القول به في الأحكام الشرعية بل والعقائد أيضا وعندني أمثلة كثيرة على ذلك لكنني أكتفي منها بمثال واحد

فهناك حديث يأمر بأن يخط المصلي بين يديه خطأ إذا لم يجد سترة ومع أن البيهقي والنووي هما من الذين صرحوا بضعفه فقد أجازا العمل به خلافا لإمامهما الشافعي وسيأتي مناقشة قولهما في ذلك عند الكلام على الحديث المذكور ومن شاء زيادة بيان وتفصيل في هذا البحث الهام فليراجع مقدمة "صحيح

الترغيب" ( ١ / ١٦ - ٣٦ )

## قال الشيخ ربيع:

ويحذرون من روايات الكذابين، والمتروكين، والمتهمين والكثيري الغلط.  
قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي ( ٧٢١ - ٧٤ ) :  
وأما ما ذكره الترمذي أنَّ الحديث إذا انفرد به من هو متهم بالكذب ، أو من  
هو ضعيف في الحديث لغفلته وكثرة خطئه ولم يعرف ذلك الحديث إلا  
من حديثه فإنه لا يحتج به؛ فمراده أنه لا يحتج به في الأحكام الشرعية ،  
والأمور العلمية ، وإن كان قد يروي حديث بعض هؤلاء في الرقائق  
والتريغيب والترهيب ، فقد رخص كثير من الأئمة في رواية الأحاديث الرقاق  
ونحوها عن الضعفاء؛ منهم ابن مهدي وأحمد بن حنبل، وقال رواد بن  
الجراح سمعت سفیان الثوري يقول : ( لا تأخذوا هذا العلم في الحلال  
والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ،  
ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ .

و قال ابن أبي حاتم ثنا أبي عبدة قال : قيل لابن المبارك - وروى عن  
رجل حديثاً - فقيل : هذا رجل ضعيف ! فقال : يحتمل أن يروي عنه هذا  
القدر أو مثل هذه الأشياء .

قلت لعبدة : مثل أي شيء كان ؟ قال : في أدب في موعظة في زهد .

وقال ابن معين في موسى بن عيينة: (يكتب من حديثه الرقاق) .

وقال ابن عيينة : (لا تسمعوا من بقية ما كان في سنة ، وسمعوا منه ما

كان في ثواب وغيره) .

وقال أحمد في ابن إسحاق : (يكتب عنه المغازي وشبهها) .....

.... وقال ابن معين في زياد البكائي : ( لا بأس في المغازي ، وأما في غيرها فلا ) .

وإنما يروي في الترغيب والترهيب والزهد والآداب أحاديث أهل الغفلة الذين لا يهتمون بالكذب ، فأما أهل التهمة فيطرح حديثهم ، كذا قال ابن أبي حاتم وغيره .

وظاهر ما ذكره مسلم في مقدمة كتابه يقتضي أنه لا تروى أحاديث الترغيب والترهيب إلا عن تروى عنه الأحكام .  
أقول:

يرد على هذا قول مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه: ( ص ٨ ) :  
وَأَعْلَمُ - وَفَقَّكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ عَرَفَ التَّمْيِيزَ  
بَيْنَ صَحِيحِ الرُّوَايَاتِ وَسَقِيمِهَا وَنَقَاتِ النَّاقِلِينَ لَهَا مِنَ الْمُتَهَمِينَ أَنْ لَا يَرُويَ  
مِنْهَا إِلَّا مَا عَرَفَ صِحَّةَ مَخَارِجِهِ . وَالسُّتَارَةَ فِي نَاقِلِيهِ . وَأَنْ يَتَّقِيَ مِنْهَا مَا  
كَانَ مِنْهَا عَنْ أَهْلِ التُّهْمِ وَالْمُعَانِدِينَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ .

و ليرجع القاري إلى كتب الزهد مثل: " الزهد للإمام أحمد " و " الزهد  
لوكيح " و " الزهد لابن المبارك " ليقف على مصداق ما نقله ابن رجب عن  
الأئمة الذين ذكرهم .

لكن الحجوري يخالف السلف

قلت: بل وفي كتب الأحكام "كسنى الدارقطني" مع تضلعه في علم الحديث  
وعلله، وفي كتب العقيدة "كالشريعة" للأجري و "السنة" لعبد الله بن أحمد  
و "أصول اعتقاد أهل السنة" لللائكائي، و أمثال ذلك، فيجد القارئ فيها

الأحاديث الصحيحة ويجد شديدة الضعف، وذلك أنّ المصنف منهم الذي لم يشترط الصحة قد يذكر في الباب ما يستدلون به من صحيح أو دونه، فتارة بين حاله، و تارة يسكت، ليميز القارئ ، فليس هذا الحد الذي ذكرته بخصوص كتب الزهد.

وأما قوله: أني أخالف السلف، فهذا تقول لا يستطيع أن يقيم عليه حجة، وفي صحيح البخاري رقم: (٤٥٥٢) ومسلم (١٧١١) عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم. زاد البيهقي بسند حسن: لكن البينة على المدعي، واليمين على من أنكر.



فيشدد جداً في أحاديث في الحلال والحرام والعقائد، ويكون لها شواهد ومتابعات تخرجها من دائرة الضعف، فيمضي قدماً في تضعيفها ويودعها في قسم ضعيف المفاريد.

**قلت:** الجواب أما إن خرجت عن دائرة الضعف إلى رتبة ما يحتج به، فما المانع أن يحتج به في الترغيب و الترهيب و العقائد و الأحكام، و القول بأنّ العقائد لا تثبت بما خرج عن دائرة الضعف إلى درجة الاحتجاج ؛ هذا سيهدر كماً كبيراً من أقوال أهل السنة في العقيدة و الأحكام المبنية على الأدلة الثابتة

الخارجة لذاتها أو لغيرها من دائرة الضعف إلى القوة و إلا فكيف يقول عني أني اتشدد في أحاديث الترغيب و الترهيب، ثم يقول إن لها شواهد ترقبها،

وقوله: أني اشد في أحاديث الأحكام و العقائد، لأضعفها، قول لا اساس له من الصحة، فالبحت المذكور في المفاريد و على مسانيدهم، لا على الأبواب الفقهية، ولم أتحرى أحاديث الأحكام و العقائد بالشدة كما يزعم.



ومع هذه البلايا سمى كتابه: " الرياض المستطابة"، وهو ليس رياضاً ولا مستطاباً، بل هو جنائيات خطيرة عند محبي الحديث و محبي الصحابة.

**قلت:** الكتاب اشتمل على جملة طيبة مباركة و لله الحمد من صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، و آخره في أحاديث ذكرت عللها فمثل هذا إذا لم يكن مستطاباً عندك فهو من باب ذلك البيت:

وَمَنْ يَكُ ذَا فَمُ مَرِيضٌ يَجِدُ مُرَّابَهُ الْمَاءَ الزُّلَالَا



فيجب على مؤلفه التوبة الواضحة الصريحة المعلنة من عمله الخطير في هذا الكتاب.

**قلت:** بل الواجب عليك يا شيخ التوبة عن هذا التهويل و بناء الأحكام الجائزة على المجازفات بما ليس تحته طائل.

هذه بعض الملاحظات على هذه المقدمة التي صدورها بهذه الركة من الشيخ ربيع؛ تعتبر مع الأسف شيئا فيه.

هذا وقد كانت لنا شيء من العناية بكتاب المفاريد إليكم حفظكم الله، ننشرها عقب هذا الرد على مقدمة الشيخ ربيع، التي حالفها الزلل و زایلها التوفيق والعدل، وحين خروج مستدرکه أو غيره على کتابي المفاريد؛ يتم إن شاء الله النظر فيه، فاستفيد ما قد يكون فيه من نقد بحق، فقد انتقد على البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة الذين من اكون أنا بجانبهم، وما كان من خطأ أو جزاف و مبالغة و تهويلات كما في هذه المقدمة يبين إن شاء الله بحسبه، سائلا ربي عز وجل الهداية و التوفيق في القول و العمل ، إنه سبحانه سميع مجيب.



## قال الشيخ ربيع:

هذا ما بدا لي من الملاحظات على الحجوري و كتابه المذكور ولنشرع في مناقشة الحجوري مع بيان تسرعه في الاحكام وعدم تحريه وعدم جدّه في البحث عن كل أحاديث الصحابة و استيفائها لا في قسم صحيح المفاريد ولا في قسم ضعيف المفاريد.

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله و على آله و صحبه و من أتبع هداه: هذه استدراقات على كتاب يحيى الحجوري الذي سماه بالرياض المستطابة في صحيح و ضعيف مفاريد الصحابة

بدأت بقسم الضعيف، و إن كان هو الأخير لشدة أهميته ثم ثنيت بقسم صحيح المفاريد، و الاستدراك عليه مهم ايضا؛ لان فيه اعادة الحق إلى نصابه، وفيه توفية الصحابة الذين أوردتهم في هذا الكتاب حقهم.

والذي يظهر لي بعد هذا الاستدراك وذاك أن على يحيى الحجوري أن يعلن الغاء هذا الكتاب الذي لم يسبق له مثله، و الذي هضم فيه حق الصحابة الذين اوردتهم في هذا الكتاب.

**قلت:** هذا منهج من الشيخ ربيع عجيب، فقد انتقد أئمة كثير كتباً كثيرة من كتب الحديث و لم يقل أحدهم بإلغاء كتبهم تلك!!.

أما هذا المنهج فمنهج هدام عيادا بالله، قد كان الشيخ ربيع يحذر منه، ثم هو الآن يصرخ من رأسه قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾ الآية، فهذا من جنس ظلم الشيخ ربيع و أحكامه الغالية القائمة على عرجون الحسد، و الله المستعان.

## كتبه:

يحيى بن علي الحجوري

بتأريخ: ١٣ ربيع الثاني ١٤٣٦هـ